

# مرآب دولي في البصرة بقيمة ٣ مليارات دينار

□ البصرة / وكالات

قال مدير إعلام شركة موانئ العراق انمار الصافي ان اول مرآب دولي في المنطقة الجنوبية لنقل

البضائع والمسافرين سيوضع حجره الأساس في البصرة عدا الجمعة من قبل وزير النقل العراقي على أن يتم تنفيذه خلال ثلاثة أعوام وبقيمة ثلاثة مليارات دينار من قبل شركة عراقية للإنشاءات.

وأضاف الصافي لوكالة كردستان للانباء (اكابيون) ان وزير النقل عامر عبد الجبار وضع امس الجمعة حجر الأساس لمرآب البصرة (الدولي) بقيمة ثلاث مليارات دينار بمدة انجاز

تصل الى ١٧ شهراً، كأول مرآب من نوعه في المنطقة الجنوبية. منوها الى ان المرآب مخصص لنقل البضائع والمسافرين دولياً وسيحتوي على عدد من

المجمعات التسويقية والمحال التجارية. وتابع أن قيمة انجاز هذا المشروع ستصرف من قبل الحكومة الاتحادية، وليس من واردات الموانئ العراقية لأن العائدات والفوائد المالية

للمشروع عند تشغيله ستعود إلى الميزانية الاتحادية. مشيراً إلى أن مدة تنفيذ المشروع ستكون ثلاثة أعوام من قبل شركة عراقية للإنشاءات.

في الواقع الاقتصادي

## جدلية الأمن الغذائي

عباس الغالبي

من المعلوم ان البطاقة التموينية تشكل حالياً ركناً أساسياً من أركان الأمن الغذائي للمستهلك، في وقت ما يزال القطاع الزراعي يرمته غير فاعل ولا يشكل سوى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشهد البطاقة التموينية قوضوية وتلكؤاً واضحاً وأصبح من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن سمات نجاح لآليات التوزيع والاستيراد والنوعية لمخرجات البطاقة التموينية التي عانت ما عانت من ارتباك وتلكؤ وفساد مقطوع النظر خلال السنوات الست الماضية.

ولأن الأمن الغذائي للمستهلك يتحقق عبر توافر أركان ومستلزمات عدة تقع كلها على عاتق الحكومة المزمرة بحكم الشرع والقوانين والأعراف والداستاتير تحقيقه على أفضل وجه، لاسيما ان كثيراً من المنطقات التي تتحرك على وفقها الأحزاب والتيارات الحاكمة الآن في العراق تكمن بتحقيق العدالة الاجتماعية، ولعل من أولى هواجس هذه العدالة تحقيق الأمن الغذائي، حيث لا يريد هنا ان نستغرق في الحديث عن البعد الشرعي الديني والأخر السياسي، بقدر ما يعيننا البعد الاقتصادي الذي يكمن بضرورة توفير المستوى المعيشي اللائق للمواطن الذي أقتلته الأزمات والوعود الفارغة التي تنطلق رنانة قبيل الانتخابات وتضخم وتذهب أرباح الرياح بعد انتهاء الانتخابات مباشرة في مشهد فوضوي تترسخ فيه المكتسبات السياسية والسلطوية وتنتثر فيه المكتسبات الشخصية والحزبية الضيقة التي تخلق فجوة بين الوعد والتطبيق العملي.

ولكن الأمن الغذائي يرتبط في غالب الأحيان إن لم أقل بالكامل بجدلية البطاقة التموينية التي عتدت ظاهرة مرتبطة لا زلت المشهد الغذائي في العراق، الامر الذي أدى إلى تدمير حال المستوى من الأوساط الشعبية ولاسيما التي ترزح تحت مستوى خط الفقر، حيث فشلت وزارة التجارة فشلاً ذريعاً في إدارة سترانجيتها البطاقة التموينية ولم تأت بالبدائل والطلول الناجمة حتى في عهد الوزارة الأخيرة بعد اتهام الوزير السابق السوداني بحالات فساد مالي وإداري، والأدهى من ذلك أن الوزارة ومجلس الوزراء لم يفصحا عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا المشهد المتعثر الرتبك الفوضوي، حيث تسير الأمور إلى المجهول في ظل هذا الصمت والتبديدات غير الواقعية والتي لا تستند إلى معطيات تتحرك على أرض الواقع، حيث أصبح المستهلك لا يعرف ما الأسباب التي تقف وراء هذا الارتباك، ولم يتعرف على البدائل سوى تقليص مقدرات البطاقة التموينية وعدم الحصول على المفردات المتعددة الرئيسية.

ان جدلية الأمن الغذائي مازالت ماثلة ولم تلنس ان هنالك سترانجية معينة للمؤسسات الحكومية يمكن ان تعطي بارقة أصل في ظل التفاسير السياسية المحموم للظفر بالسلطة وسط غياب حقيقي للخدمات ومستلزمات العيش التي تتوافق مع مبدأ العدالة الاجتماعية.

abbas.abbas80@yahoo.com

فيما يشكك خبراء بقدرة الشركات على ذلك

## وزارة النفط تؤكد إمكانية تحقيق مستوى إنتاج

# يصل إلى أربعة ملايين برميل يومياً

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

يدعو لمجرد مناقشة تحديد حصة الإنتاج ضمن اوبك قبل أن يصل الإنتاج العراقي إلى أربعة ملايين برميل يومياً.

وقال ليعبي انه حتى هذا المستوى الذي سيجهل العراق ثاني أكبر منتج بعد السعودية لا يعني بالضرورة الخضوع لنظام حصص الإنتاج في أوبك.

وأضاف ان الزيادة ليست مثل ما تصوره البعض، تصورا انها مثل زر سنضغط عليه ويرتفع الرقم إلى ١٢ مليون (برميل يومياً). المسألة ليست بهذه البساطة.

وتابع أن إنتاج العراق يبلغ ٢,٣٥ مليون برميل يومياً وسيصل إلى ٢,٥ مليون برميل يومياً بنهاية العام.

مشيراً إلى ان العراق يتوقع أن يبلغ الإنتاج في ٢٠١١ نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً و ٣,٥ مليون في ٢٠١٢.

وقال إن بعض الشركات سبقت الجدول الزمني للتطوير مشيراً إلى ان سبعة سنوات وهو ما يسبقه من الطاقة الإنتاجية للسعودية أكبر مصدر للخام في العالم.

وأضاف ليعبي ان الزيادة في الإنتاج تعني وفق ما هو مخطط له لكن العملية ستكون تدريجية.

وتابع أنه لا داعي للتعجيل بتحديد حصة إنتاج للعراق ضمن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) نظراً لأنه لا يزال يتعافى من سنوات الحرب، معتقداً ان الدول تتفهم وضع العراق بحاجة إلى أموال لإعادة اعمار البلد الذي خربته هذه الحروب المتواصلة.

والعراق هو العضو الوحيد في أوبك المعفي من قيود الإنتاج ويتوقع المحللون مفاوضات صعبة في مرحلة ما لتحديد حصة الإنتاج التصدير وكان وزير النفط حسين الشهرستاني قد قال في وقت سابق انه لا يوجد ما

أجل السماح بتصدير الإنتاج الزائد وان طاقة البلاد التصديرية سترتفع بواقع ٨٠٠ ألف برميل يومياً بنهاية العام القادم.

وعلاوة على ذلك يخطط العراق لبناء خط أنابيب استراتيجي جديد من البصرة إلى مدينة كركوك الشمالية وإلى سوريا.

وقال سيكون هناك خط أنابيب للغاز وخطان للنفط في هذا المخطط ولكن الأولوية ستكون لخط أنابيب النفط.

وأضاف "خلال شهرين كحد أقصى لا بد ان نطرح المناقصة. ويخطط العراق لبناء خط أنابيب للغاز في إطار خطة رئيسية لتوسيع عملية توزيع الغاز في البلاد وربما لتصدير أي فائض.

وبعد جولتي مناقصات النفط في العام الماضي يخطط العراق ل طرح ثلاثة حقول للغاز في مناقصة في تشرين الاول المقبل.

في غضون ذلك أعلنت وزارة النفط لفتحها الوحدة التكريرية الثانية في مصفى الدورة جنوب بغداد بطاقة إنتاجية تبلغ ٧٠ ألف برميل يومياً وبكلفة ٥٥ مليون دولار لسد احتياجات المنطقة الوسطى من المشتقات النفطية، لافتة إلى ان هذه الوحدة تم تصميمها وتجهيزها من قبل شركة تشيكية وتنفيذها من قبل إحدى الشركات المحلية وبفترة انجاز بلغت عاماً كاملاً.

وقال وزير النفط حسين الشهرستاني على هامش افتتاح المشروع "للسومرية نيوز"، إن "الوحدة التكريرية الثانية المضافة إلى مصفى الدورة تأتي لتطوير المصفى الذي يعتبر من أقدم المصافي العراقية، مشيراً إلى أنها قد رفعت إنتاج المصفى إلى ٢١٠ ألف برميل يومياً

من المشتقات النفطية بعد ان كانت ١٤٠ ألف برميل يومياً خلال العام الماضي.



وأضاف الشهرستاني أن كمية إنتاج العراق من المشتقات النفطية والتي بلغ ١٥ مليون لتر يومياً ومن مادة الكازاويل ٢٠ مليون لتر يومياً والنفط الأسود ١٠ ملايين لتر يومياً كمية كافية لتغطية السوق المحلية، مبيناً أن وزارة النفط تخطط لإنشاء مصافي جديدة لرفع الإنتاج من المشتقات النفطية.

وكانت شركة مصافي الوسط قد افتتحت، خلال عام ٢٠٠٩، وحدة التكرير الأولى في مصفى الدورة بطاقة ٧٠ ألف برميل يومياً، من المشتقات النفطية من البنزين والغاز وزيت الغاز.

وأشار الشهرستاني إلى ان الوزارة بصدد بناء أربعة مصافي أخرى في العراق منها مصفى كربلاء ومصفى كركوك ومصفى ميسان ومصفى الناصرية، لافتاً إلى ان العراق يحتاج إلى مليون برميل يومياً من المشتقات النفطية، وأن بناء هذه المصافي

لتر يومياً.

لتر يومياً.

## البلديات تلزم الشركات المتعاقدة بثلاثة أشهر للبدء بأعمالها

□ بغداد / وكالات

العامية ستوجهه إنذارا أخيراً للشركات الاستثمارية التي خصصت لها أراض لتتخذ مشاريعها ولم تتباشر حتى الان في تنفيذها إلى ذلك انعقد اقتصادي ظاهرة بيع المقاولات والمشاريع الخدمية بين الشركات الاستثمارية



التي ترسو عليها عروض التنفيذ، معتبراً إياها نتيجة لما يمكن وصفه بـ "التراخي الحكومي" إزاء معالجة هذه الظاهرة التي أثرت على تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية بنسبة ٢٧٪ من نسبتها الإجمالية في البلاد.

وقال جابر عبد الله لوكالة كردستان للانباء (اكابيون) أن "إجراءات الحكومة رخوة في الحد من ظاهرة بيع المشاريع الاستثمارية بين الشركات المحلية لأسباب مختلفة، فالشركات الأجنبية لا تنفذ المشاريع التي ترسو عليها بحجة خطورة الوضع الأمني، إنما تقوم ببيعها لشركات محلية عراقية التي تتداول فيما بينها أيضاً". وأوضح عبد الله ان "هذه الشركات تنجز مشاريع ثانوية على حساب قيمة وكفاءة المشاريع المنفذة، الأمر الذي يستدعي وضع ضوابط صارمة من قبل الحكومة متمثلة بالوزارات التابعة لها تقضي بضرورة تغريم الشركات التي تبني العقود الاستثمارية الحائزة عليها بطريقة العمل بما يسمى في السوق العراقية بـ (الباطن)".

وتابع انه "لنالك ان القانون العراقي يحتاج إلى إصلاح، ووضع فقرة تمنع تداول المشاريع الاستثمارية والخدمية وبيعها بين الشركات، والتأكيد على ضرورة أن تنجز الشركة المقدمة للمشروع بكوارها الفنية وأن لا تعتمد على شركات ثانوية تنفذ المشروع بكلفة مالية أقل".

وبين ان ظاهرة بيع المشاريع الاستثمارية أثرت بشكل سلبي في تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة بنسبة ٢٧٪ من نسبتها الإجمالية في البلاد.

قال مصدر اعلامي مسؤول في وزارة البلديات والإشغال العامة ان وزارته وضعت ضوابط مهمة لتنظيم العمل الاستثماري في عموم المحافظات تلزم الشركات المستثمرة والمنفذة للمشاريع المباشرة بها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ابرام العقد على أقل تقدير.

وقال المستشار الاعلامي للوزارة جاسم محمد لوكالة كردستان للانباء (اكابيون) أن "الوزارة شخصت المشكلات التي تعيق عمل الشركات الاستثمارية المنفذة للمشاريع الخدمية المهمة التي تحتاجها المحافظات بعد ان حسمت الوزارة وسط غياب تخصيص الأراضي التي كانت تعاني منها تلك الشركات".

وأضاف محمد ان "الوزارة أقرت أبرز المشاكل التي تعيق المشاريع الاستثمارية أثناء اجتماع عقده وزير البلديات والإشغال العامة، أسد الخديسي، ضم جميع مدراء البلديات في المحافظات العراقية".

مبيناً ان الاجتماع خرج بتوصيات عدة أبرزها وضع شرط أثناء تعاقد الوزارة مع الشركات الاستثمارية يلزمها بوجود المباشرة بتنفيذ مشروعاتها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ابرام العقد.

وأوضح محمد ان "وزارة البلديات والإشغال

## برلماني يحذر من تأخير إقرار الموازنة لعام ٢٠١١ بسبب عدم تشكيل الحكومة

□ بغداد / وكالات

أوجه الصرف والتخصيصات المالية لبعض المؤسسات الحكومية والرتاسات الثلاث.



حذر عضو إئتلاف دولة القانون عباس حمود الشبياع من تأخير محتمل في إقرار الموازنة العامة للبلاد للسنة المقبلة بسبب عدم الاتفاق حتى الان على تشكيل الحكومة المقبلة. وقال الشبياع لوكالة كردستان للانباء (اكابيون) أن "هناك تخوفاً من تأخر إقرار موازنة عام ٢٠١١ بسبب عدم وجود حكومة تعنى بإعداد الموازنة العامة حتى الان".

مبيناً أن "إعداد الموازنة للعام المقبل هو ليس من شأن الحكومة الحالية بل الحكومة المقبلة".

وأضاف الشبياع أنه "من المفروض ان لا يتجاوز عرض الموازنة العامة على مجلس النواب نهاية كانون الاول/ديسمبر المقبل... لافتاً إلى أن "الحكومة، وإن تشكلت في الأيام المقبلة، فإنها تحتاج إلى وقت لإعداد الموازنة".

وتابع الشبياع أن "رئيس الوزراء المنتخب الحكومة المقبلة يحتاج إلى وقت للاختيار تشكيل حكومة الوزارية وإجراء بعض التعديلات في إدارة الدولة، لذا فالوقت سيكون ضاغطاً وهناك تخوف من ان التأخير سيغسك سلباً على الحالة الاقتصادية... منوها أن مجلس النواب هو الآخر يحتاج فترة شهر أو شهرين لالتهام مناقشة الموازنة والتصويت عليها".

وعادة ما تشهد أعداد المشاريع الاستثمارية تأخيراً من قبل الحكومة ومجلس النواب بسبب كثرة الاعتراضات والانتقادات على بعض فقراتها أبرزها

اسعار الاحجار الكريمة بالدولار			اسعار السيارات بالدولار		اسعار المواد الغذائية		جدول باسعار الفواكه والخضراوات	
النوع	الوزن	السعر	نوع السيارة	السعر	المادة	الكمية	السعر	السعر
ماس	قيراط	١٥٠٠	لانكروزز ٢٠١٠	٥٣,٠٠٠	طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٥,٠٠٠	برتقال عراقي
لؤلؤ	١٠٠ غم	١٣٠٠	نيسان ارمادا ٢٠١٠	٤٦,٠٠٠	طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٢,٠٠٠	برتقال مستورد
مرجان	١٠٠ غم	٧٥	نيسان باترول ٢٠١٠	٤٠,٠٠٠	رز عثري عراقي	٥٠ كغم	٧٠,٠٠٠	ليمون عراقي
زهر كولومبي	١٠٠ غم	٣٥	هيونداي سيور ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠	رز اميركي	٥٠ كغم	٣٧,٠٠٠	ليمون مستورد
زهر هندي	١٠٠ غم	٢٣	هيونداي سنغافيا ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠	رز فينزامي	٥٠ كغم	٣٢,٠٠٠	تفاح اصفر
ياقوت احمر	١٠٠ غم	٢١	كيا سيورتيج ٢٠١٠	٢٤,٠٠٠	رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٤,٠٠٠	تفاح احمر
عقيق سليمان	١٠٠ غم	١٨	كيا سيورتيج ٢٠٠٩	٩,٥٠٠	زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠	تفاح اخضر
سندس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥	تويوتا سوبر سالون ٢٠١٠	٤٢,٠٠٠	سكر	٥٠ كغم	٤٢,٠٠٠	موز
كهرب الماني	١٠٠ غم	٣٠	تويوتا سالون كارينا ٢٠١٠	٥٠,٠٠٠	شاي	١ كغم	٤٠,٠٠٠	كوجة محلية
كهرب روسي	١٠٠ غم	٢٥	رينو فرنسي ٢٠٠٩	٣٠,٠٠٠	معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠,٠٠٠	مشمش
كهرب بولوني	١٠٠ غم	٢٠	شيربي سالون صيني ٢٠٠٩	٣٢,٥٠٠	حجاج عراقي	١ كغم	٣٢,٥٠٠	ألو حجلي
شنر	١٠٠ غم	١٨	فوتون صيني ١١ راك ٢٠٠٩	٣٧,٥٠٠	حجاج برازيلي	١ كغم	٣٧,٥٠٠	الو مستورد
فيروز	١٠٠ غم	١٣	سمند ايراني سالون ٢٠٠٩	١٣,٠٠٠	حجاج اميركي	١ كغم	٣٢,٥٠٠	نارنج
عقيق	١٠ غم	١٢	روا ايران سالون ٢٠٠٩	٩,٠٠٠	بيض	٢٠ بيضة	٤٠,٠٠٠	لانكي
			نيسان التيما ٢٠١٠	٣١,٠٠٠	شعيرة عراقية	١ كغم	١٠,٠٠٠	لوبيا

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي			أسعار المواد الانشائية		
العملة	السعر بالدينار	العملة	نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
يورو	١٦٣٠	السمت العادي	١ طن	١٨٥,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠
تولار اميركي	١١٧٠	السمت المقاوم	١ طن	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
جنه استرليني	١٨٥٠	السمت الابيض	١ طن	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠
ين ياباني	١١	الرمل	٣ م ١٥	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
دينار كويتي	٣٩٥٠	الحصى	٣ م ١٥	٣٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
		الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
		شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
		شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
		بورق	١ طن	١٩٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠
		كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٢٥٠	١,٢٥٠
		كاشي سير اميك	٢م ١	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠